اتفاقيات الائتلاف للحكومة الإسرائيلية الـ ٣٦
والسير الذاتية للوزراء

المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار»

مدار
MADAR

إعداد: برهوم جرايسي

اتفاقيات الائتلاف للحكومة الإسرائيلية الـ ٣٦
والسير الذاتية للوزراء

صدر عن:

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

رام الله - المصيون - عمارة ابن خلدون - تلفون: ٢٩٦٦٢٠١ ٢ (٩٧٢)
فاكس: ٢٩٦٦٢٠٥ ٢ (٩٧٢) - ص.ب ١٩٥٩
e-mail: madar@madarcenter.org
www. madarcenter.org

حزيران ٢٠٢١

مقدمة

تتضمن اتفاقيات الائتلاف الحاكم، للحكومة الـ ٣٦، برئاسته التناوبية بين رئيس حزب «يمينا» نفتالي بينيت، وبين رئيس حزب «يوجد مستقبل» يائير لبيد، اتفاقية عامة، هي بالأساس بين «يمينا» و«يوجد مستقبل»، بصفتها طرفي الائتلاف، في ما يضم كل طرف كتلًا برلمانية من جانبه، واتفاقيات على أساس اتفاقية كل كتلة برلمانية مع حزب «يوجد مستقبل»، كون رئيسه لبيد، هو الذي تم تكليفه لتشكيل الحكومة.

تشمل الاتفاقيات الخاصة بكل واحدة من الكتل البرلمانية، مبدأ عامًا، يؤكد على التزام الكتلة البرلمانية بالحكومة وقراراتها، وتأييدها في كل ما تعرضه على الكنيست للمصادقة عليه، إضافة إلى بنود تعكس تطلعات كل واحدة من الكتل البرلمانية.

يضم فريق «يمينا» الكتلة ذاتها، وكتلة «أمل جديد».

ويضم فريق «يوجد مستقبل»، الكتلة ذاتها، وكتل: «أزرق أبيض»، «إسرائيل بيتنا»، «العمل»، «ميرتس»، «القائمة العربية الموحدة».

أيضاً إلى ما يشبه الإجماع على غايات التربية والتعليم والتشغيل كعاملي تأثير مهميّن في كل ما يرتبط بداية بالتنشئة الاجتماعية للمواطنين العرب، ومن ثم بما يُسمى «المنفعة المتبادلة» وصولاً إلى إحداث قطيعة تامة بين هؤلاء المواطنين وبين أبناء شعبهم الفلسطيني وسائر الشعوب العربية خارج الحدود.

غير أن الأكثر إثارة يظل من نصيب ذلك الاقتراح بأن تظل قضية وجود العرب الفلسطينيين في إسرائيل قضية مفتوحة غير محسومة، والذي طرحه ديان معبّراً عياناً بياناً عن أمله في أن يُتاح المجال أمام إمكان التخلّص منهم في المستقبل المنظور (في ذلك الوقت) من خلال أداة الترانسفير سيئة الصيت، وذلك لدرء احتمال تحوّلهم إلى «طابور خامس». وثمة إشارات كثيرة في المحضرين

في ما يلي، الترجمة الحرفية للاتفاقية العامة الملزمة لكافة الكتل الموقعة عليها أيضًا:

الخطوط الأساسية لتشكيل حكومة وحدة خلال فترة الكنيست الرابعة والعشرين

(ترجمة حرفية)

«بما أن دولة إسرائيل عالقة في أزمة سياسية حادة وعدم استقرار حكومي حاد منذ نحو عامين، وفي ما يواجه الاقتصاد الإسرائيلي منذ الخروج من أزمة كورونا، تحديات اقتصادية استثنائية في حجمها وتعقيداتها، تتطلب حكومة فاعلة بشكل فوري، قررت الكتل الموقعة تشكيل حكومة وحدة».

«ستركز حكومة الوحدة التي سيتم تشكيلها على أعمالها في المجال المدني والاقتصادي، من أجل تحسين رفاهية المواطنين الإسرائيليين من جميع الفئات والقطاعات، وستعرض الحكومة ميزانية الدولة للعامين الجاري والمقبل على الكنيست، للمصادقة عليها في غضون وقت قصير».

«ستركز حكومة الوحدة على العديد من القضايا المشتركة بين جميع مواطني الدولة في مجالات الأمن والصحة والاقتصاد. ستعمل الحكومة على توحيد الانقسامات بين مختلف مكونات المجتمع الإسرائيلي، وتقوية أسس إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية وبروح وثيقة الاستقلال، وتقود برامج مختلفة تهدف إلى إخراج دولة إسرائيل من الأزمة الاقتصادية».

تعمل حكومة الوحدة على أساس الخطوط العريضة الموضوعة:

١. يتفق الطرفان على أن الحكومة ستعمل على ترسيخ استقرار الحكم، وستركز على إعادة تأهيل الاقتصاد والمجتمع المدني، وتعزيز مكانة الدولة، وتوسيع مجالات الاتفاق الوطنية.

٢. يتفق الطرفان على أن الحكومة ستعمل على تشجيع النمو على أساس مبادئ الاقتصاد العادل، الذي يوجه الاستثمار في الميزانية إلى الطبقة الوسطى والطبقات الأضعف، مع تقليص الفوارق الاجتماعية، وتعزيز الخدمات الاجتماعية.

ستعمل الحكومة على تقليص وإزالة الحواجز البيروقراطية، ورقمنة الحكومة («من دون أوراق وطوابير انتظار)، وتعزيز برنامج متكامل لزيادة الجودة وتقليص العبء التنظيمي. بالإضافة إلى ذلك، ستعمل الحكومة على تقوية القطاع الخاص، مع التركيز على الشركات الصغيرة والمتوسطة، وتحقيقًا لهذه الغاية ستنشئ شبكة أمان للعاملين لحسابهم الخاص.

٣. ستعرض الحكومة كهدف وطني زيادة عدد العاملين في قطاع التكنولوجيا العالية (الهايتيك) إلى ١٥٪ من إجمالي عدد العاملين في الاقتصاد بحلول العام ٢٠٢٦، بما في ذلك العاملون في صناعة تكنولوجيا الأغذية، والذكاء الاصطناعي، والحوسبة، والتكنولوجيا الزراعية، والصحة الرقمية. وستعمل على تعزيز التعليم التكنولوجي، وتعزيز التميز ودعم التدريب والتحويلات المهنية.

يتفق الطرفان على أن جهود الحكومة في التشغيل والتدريب المهني يجب أن تتركز في إدارة واحدة، بالتعاون مع أصحاب العمل، على أساس تحديد أماكن العمل في الاقتصاد، وخلق آليات إعادة تدريب مهنية، والسعي للحد من البطالة.

٤. تتفق كتل الائتلاف على قانون المشاريع الوطنية وتتعهد بدعمه، والذي بموجبه ستعمل الحكومة على تعزيز بناء مستشفيين (في النقب والجليل)، ومطار آخر، وغرف دراسية، وقطارات مترو، وقطارات سريعة، وتعزيز انتشار شبكة الهواتف الأرضية والانترنت اعتمادًا كوابل الألياف الضوئية، في الضواحي والمجتمع العربي.

٥. ستعمل الحكومة من أجل نمو القدس، عاصمة إسرائيل، وازدهارها، مع الاستمرار في البناء فيها بحجم كبير ذي أهمية، وتحويلها إلى مدينة متروبولين، وعاصمة ديناميكية وعصرية. وكجزء من هذا، ومن أجل ترسيخ مكانة المدينة كمركز حكومي، سيتم في غضون فترة وجيزة بعد بدء عمل الحكومة، تنفيذ قرار الحكومة بنقل جميع وزارتها ومؤسساتها الوطنية القطرية إلى القدس».

٦. يتفق الطرفان على أن الحكومة ستعمل على تعزيز الأمن القومي لإسرائيل، والحفاظ على أمن جميع مواطني الدولة، إلى جانب السعي الدائم لتحقيق السلام. يتفق الطرفان على ضرورة اتخاذ إجراءات لتعزيز مكانة وزارة الخارجية ودورها كمؤسسة تختص بالعلاقات الخارجية لدولة إسرائيل.

٧. يتفق الطرفان على أن الحكومة ستعمل على تطوير المحيط الجغرافي لإسرائيل، وتعزيز الظروف الاقتصادية التي تمكن من الاندماج والمشاركة المدنية، بما في ذلك من خلال الاندماج في سوق العمل. تتعهد كتل التحالف بالدعم الفوري وتعزيز التشريعات التي تقصر ولاية رئيس الوزراء على فترتين (أو ٨ سنوات، أيهما أطول).

٨. يتفق الطرفان على تشكيل لجنة تتألف من ممثلين عن جميع أحزاب الائتلاف برئاسة وزير العدل بهدف سن القانون الأساس للتشريع.

٩. يتفق الطرفان على وجوب اتخاذ إجراءات حازمة للجم ارتفاع أسعار المساكن، من خلال مجموعة متنوعة من التدابير التي تعالج جميع العوامل التي تؤثر على أسعار المساكن، بما في ذلك

قضية النقل والإسكان سهل المنالية، من خلال التشريعات ذات الصلة.

سيقدم وزير البناء والإسكان في غضون ٦٠ يومًا من تشكيل الحكومة، إلى مجلس الأراضي الإسرائيلي، قرارًا سياسيًا واسعًا ومنظمًا بشأن الإسكان الميسور التكلفة والتجديد الحضري، بالإضافة إلى سياسة شاملة بشأن المزيج التسويقي بأسعار معقولة وإيجارات الأسعار والتدابير المبتكرة لصالح التجديد الحضري. بالإضافة إلى ذلك، سيقدم وزير الإسكان للحكومة خطة تسويقية لـ ٣٠٠ ألف وحدة سكنية، بما في ذلك حل مالي لصالح جميع البنى التحتية والمؤسسات العامة المطلوبة لتنفيذ الخطة.

١٠. يتفق الطرفان على وجوب اتخاذ إجراءات لتنفيذ حلول سريعة ومحددة في مجال النقل، وتحسين المواصلات التعاونية والنقل العام.

١١. يتفق الطرفان على أن الحكومة ستعمل على زيادة الأمن الشخصي لجميع مواطني دولة إسرائيل، وتعزيز سلك الشرطة وإضافة معايير القوة البشرية فيه. ستنفذ الحكومة برنامجًا للقضاء على الجريمة في المجتمع العربي يتضمن تشديد العقوبة، وإنشاء وحدات شرطة مخصصة للقضاء على الجريمة في المناطق الريفية وفي المجتمع العربي.

١٢. يتفق الطرفان على أن الحكومة سوف تعمل في اتجاه تقليص حجم التجريم بالجنائيات، وتنفيذ إصلاحات لتعزيز الحقوق المدنية في التحقيق والمحاكمة.

١٣. ستفي الحكومة بالتزامها تجاه تعزيز وحدة الشعب اليهودي وتشجيع الهجرة اليهودية إلى إسرائيل، وزيادة التفاهم المتبادل بين دولة إسرائيل ويهود العالم.

١٤. يتفق الطرفان على أنه ينبغي اتخاذ إجراءات للنهوض بقضايا الدين والدولة التي يوجد اتفاق عام واسع عليها.

١٥. تتعهد الكتل الائتلافية بدعم سن «قانون التجنيد» في مخطط وزارة الدفاع، بموجب ما تمت المصادقة عليه بمشروع القانون، بالقراءة الأولى في الكنيست العشرين. بالإضافة إلى ذلك، ومن أجل توفير حل شامل للقضية، سينظر رئيس الوزراء ووزير الدفاع في تشغيل نموذج جديد في مجال الخدمة المدنية والخدمة الوطنية لمجموعات سكانية معينة. لهذا الغرض، سيتم تشكيل لجنة برئاسة ممثل عن رئيس الوزراء وممثل عن وزير الدفاع، ستعرض نتائجها على الحكومة في غضون ٩٠ يومًا.

١٦ – يتفق الطرفان على أنه يجب في أعقاب أزمة كورونا اتخاذ إجراءات لتعزيز نظام الصحة العامة وجعله في مستوى الجاهزية وفقًا لمعايير منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي [illegible]. يشمل ذلك تصحيح العامل الديمغرافي في سلة الخدمات الصحية لتعكس شيخوخة السكان.

بالإضافة إلى ذلك، سيتم توفير ملحق سنوي ثابت بنسبة ٦٥ ,١٪ من تكلفة سلة الخدمات الصحية لغرض إضافة أدوية ومعدات وتقنيات طبية جديدة إلى سلة الخدمات الصحية، وسيتم تحديث مؤشر التكلفة الصحية ليشمل المريض الداخلي.

سيتم تحديد المعايير المُحددة خلال فترة كورونا كمعايير ثابتة للأطباء والممرضات والمهن الطبية في قاعدة الميزانية. كما يتفق الطرفان على أن هناك حاجة أساسية لتعزيز نظام الصحة النفسية في كل من مستشفيات الأمراض النفسية والرعاية المجتمعية.

١٧. يتفق الطرفان على أن الحكومة ستعمل على تعزيز نظام التعليم، بما في ذلك تعزيز مكانة المعلم واستقلالية المديرين. اتفق الطرفان على نقل مسؤولية الطفولة المبكرة إلى وزارة التربية

١٨. يتفق الطرفان على استمرار المساعدة لقطاع الفنادق والسياحة في أعقاب أزمة كورونا وعملية «حارس الحامية» (العدوان على قطاع غزة أيار ٢٠٢١- الترجمة). ستشمل المساعدة، ضمن أمور أخرى، الإعفاء الضريبي للصناعة في تموز- كانون الأول ٢٠٢١، وإبداء مرونة في تقديم مخصصات بطالة للعاملين الذين أُخرجوا لإجازات غير مدفوعة الأجر في قطاع السياحة والفندقة، وتعويض الشركات الجديدة المُفتَتَحة اعتباراً من آذار ٢٠٢١ (بعد قرار الحكومة رقم ٧٠٨).

١٩. يتفق الطرفان على أن التعليم غير الرسمي: حركات الشباب والخريجين، المنظمات الشبابية، متطوعو سنة الخدمة، طلاب الإعداد العسكري، من جميع الاتجاهات، يشكلون عاملًا مهمًا في المجتمع المدني الإسرائيلي، لهذا الغرض، ستعمل الحكومة على زيادة أساس ميزانيتها.

٢٠ - يتفق الطرفان على أن الحكومة ستعمل على تعزيز التعليم العالي، وتسعى جاهدة للحصول على درجة البكالوريوس بالمجان في المواد المطلوبة في سوق العمل والخدمات، وستعمل على إنشاء جامعة في الجليل، وتصحيح موازنة الطلاب الذين لم يحظوا بموازنة في جامعة اريئيل، (القصد جامعة مستوطنة أريئيل في الضفة الغربية المحتلة- الترجمة).

٢١. يتفق الطرفان على أن الحكومة ستعمل على حماية البيئة في إسرائيل، مع مواجهة التحديات العالمية، مع الاعتراف بحدة أزمة المناخ والحاحيتها. ستقود الحكومة أهدافًا طموحة لتقليل انبعاثات الكربون في إسرائيل بموجب قانون المناخ الذي سيشمل آلية تسعير الكربون. ستعمل الحكومة على إخلاء المصانع الملوثة من خليج حيفا، وحماية الحيوانات، وحماية البحر والشواطئ.

٢٢. يتفق الطرفان على أنه ينبغي اتخاذ إجراءات للحد من تلوث الهواء من خلال تعزيز الطاقات المتجددة وتعزيز التدابير لتقليل الاعتماد على الوقود الملوث، بما في ذلك الترويج لخطة رئيسية لاقتصاد الطاقة.

٢٣. يتفق الطرفان على أن الزراعة هي حجر الزاوية الوطني، وينبغي تعزيز الاستيطان الريفي. ستروج الحكومة لخطة رئيسية للزراعة تتضمن ترسيخ حقوق ملكية الأرض واستخدامها، وتخفيض رسوم المياه للزراعة.

٢٤. يتفق الطرفان على الترويج لخطة وطنية لتقوية منطقة الشمال وتنميتها.

٢٥. يتفق الطرفان على أن الحكومة ستعمل على حماية حقوق مواطنيها المسنين، والتشريعات التي ستعبّر عن حقهم في الشيخوخة بكرامة، ورفاهية الناجين من المحرقة الذين يعيشون في إسرائيل، بما في ذلك عن طريق زيادة ضمان الدخل لكبار السن. بحيث يكون دخل كبار السن ٧٠٪ من الحدّ الأدنى للأجور. رفع السقف وتقليل آلية التجاهل لكبار السن (وكذلك الأشخاص ذوي الإعاقة والأسر ذات العائل الوحيد)، ستعمل الحكومة على استكمال تنفيذ توصيات اللجنة المهنية في وزارة الهجرة، في موضوع كبار السن (٢٠١٦). ستعمل الحكومة للقضاء على ظاهرة عزلة المسنين، واستغلالهم.

٢٦ – يتفق الطرفان على أن الحكومة ستعتمد استنتاجات اللجنة الوزارية المشتركة لمنع العنف ضد المرأة والعنف العائلي ومعالجته، بما في ذلك إنشاء نظام طوارئ للنساء في أوقات الأزمات، وإضافة غرف طوارئ في المستشفيات، وتعزيز تشريعات المساعدة القانونية لمنع العنف، وإعادة تأهيل ضحايا الجرائم والعنف الجنسي. وتوسيع نطاق تطبيق السوار الإلكتروني للمشتبه بهم،

وإلغاء قانون التقادم على الجرائم الجنسية والعنف ضد القاصرين، والجرائم الجنسية ضد البالغين.

ستنشئ الحكومة لجنة لضحايا الجرائم في وزارة العدل، ستركز على علاج ضحايا الجريمة. ستنشئ الحكومة مراكز حماية مخصصة لمقدمي الشكاوى البالغين في الجرائم الجنسية، على غرار المراكز الحالية للقصر. سيتم إنشاء أقسام مخصصة للتعامل مع الجرائم الجنسية في شرطة إسرائيل والنيابة العامة والمحاكم.

٢٧- ستعمل الحكومة على تحقيق المساواة الاجتماعية الكاملة بين الرجل والمرأة.

٢٨- تتفق كتل الائتلاف على تعزيز إصلاح «الروح الواحدة» وتنفيذ إجراءات اللجان الأخرى التي عملت لصالح المعاقين والمعاقين ذهنيًا في الجيش الإسرائيلي في قسم إعادة التأهيل بوزارة الدفاع، وتقليص البيروقراطية، حتى يتمكنوا من ممارسة حقوقهم، من منطلق التزام دولة إسرائيل تجاه مقاتلي الجيش الإسرائيلي.

٢٩. يتفق الطرفان على سن قانون خدمات الرعاية للأشخاص ذوي الإعاقة. بالإضافة إلى ذلك، ستعمل الحكومة على تحديد أهداف لتعزيز إمكانية الوصول في إسرائيل لوضع وتنفيذ معايير الوصول وفقًا لمعايير المكان والاحتياجات. ستعمل الحكومة على رفع مستوى الوعي بين عامة الناس من ذوي الإعاقة. كما ستشجع الحكومة على استخدام لغة الإشارة.

يتفق الطرفان على تشكيل لجنة توجيهية بمشاركة جميع كتل الائتلاف لفحص التغييرات في النظام الانتخابي، بما في ذلك خارج النظام الانتخابي الإقليمي، والانتخابات التمهيدية في يوم الانتخابات وتصويت الإسرائيليين في الخارج، وستقوم بمراجعة التعديلات التشريعية للدعاية الانتخابية.

٣٠. يتفق الطرفان على وجوب اتخاذ إجراءات لتعزيز الثقافة والتراث حتى تنمو وتزدهر.

بنود ذات طابع سياسي في الاتفاقيات مع الكتل البرلمانية، كما وردت في الاتفاقيات الخاصة لكل واحدة من الكتل:

الاتفاقية مع كتلة «أمل جديد» برئاسة غدعون ساعر:

- البند ٣٣ في الاتفاقية الخاصة: يتفق الطرفان على الدفع نحو، وتمويل، مخططات قومية لتعزيز الشمال وتطويره، بما يتضمن مخططات لتطوير مرتفعات الجولان، ومدينة (مستوطنة) كتسرين، وأن يُضْمن هذا بقرار صادر عن الحكومة.

- البند ٣٤، في الاتفاقية الخاصة: يتفق الطرفان على أنه يجب ضمان المصالح القومية في مناطق ج (في الضفة الغربية المحتلة – الترجمة)، ويتم لأجل هذا الغرض تخصيص موارد ذات صلة، ووظائف متخصصة، من أجل تطبيق القانون، ومنع خروقات البناء، والسيطرة غير القانونية على الأراضي في مناطق ج، (القصد البناء الفلسطيني في الضفة – الترجمة).

- البند ٣٤ في الاتفاقية الخاصة: يتفق الطرفان على استمرار الدفع بالمخطط العام للمواصلات في مناطق يهودا والسامرة وغور الأردن (الضفة المحتلة – الترجمة)، ويستمر تطبيق هذا المخطط، حتى إنجازه مع نهاية العام ٢٠٢١، من أجل أن يكون بالإمكان تطبيق أهداف الخطة الخمسية في وزارة المواصلات، ولأجل هذا الغرض، يتواصل التخطيط العام والتخطيط التفصيلي في تلك المناطق..».

الاتفاقية مع كتلة «يمينا» برئاسة نفتالي بينيت:

- البند ٢٩ في الاتفاقية الخاصة: يتفق الطرفان على أنه يجب ضمان المصالح القومية الإسرائيلية في مناطق ج (في الضفة الغربية المحتلة – الترجمة)، ولأجل هذا يتم تخصيص موارد ووظائف للإدارة المدنية في وزارة الدفاع، من أجل تطبيق القانون، ومنع خروقات البناء والسيطرة غير القانونية على الأراضي في مناطق ج.

- البند ٣٠، في الاتفاقية الخاصة: تخصص الحكومة في كل عام، ميزانيات لأهداف ومشاريع في مجالات: التعليم، الرفاه، الاستيطان، الثقافة، الأديان، الزراعة، الصحة، الأمن والمجتمع، بما يشابه النشاط الذي طُبق في السنوات الأخيرة، بموجب البنود من ٩ إلى ١٣، في قرار الحكومة ٣٦٦٦، يوم ١١ آذار ٢٠١٨.

الاتفاقية مع كتلة «إسرائيل بيتنا» برئاسة أفيغدور ليبرمان:

- البند ٢٣ في الاتفاقية الخاصة: يتفق الطرفان على أنه يجب ضمان المصالح القومية الإسرائيلية في مناطق ج (في الضفة الغربية المحتلة- الترجمة)، ولأجل هذا تُخصص موارد ووظائف، من أجل تطبيق القانون، ومنع خروقات البناء والسيطرة غير القانونية على الأراضي في مناطق ج.

الاتفاقية مع كتلة «أزرق أبيض» برئاسة بيني غانتس:

- البند ١٦ في الاتفاقية الخاصة: يتفق الطرفان على الحفاظ على الطابع اليهودي لدولة إسرائيل، وتشجيع هجرة اليهود من كل أنحاء العالم. كذلك يعمل الطرفان على تعزيز العلاقة

مع الشعب اليهودي في الشتات.

- البند ١٧ في الاتفاقية الخاصة: تعمل الحكومة على استقدام الأثيوبيين اليهود خلال ثلاث سنوات.

السير الذاتية للوزراء

نفتالي بينيت، زعيم حزب «يمينا»: رئيس الحكومة حتى يوم ٢٣ آب ٢٠٢٣، يتولى بعدها وزارة الخارجية. وسيتولى بالتزامن مع رئاسته للحكومة وزارة الاستيطان.

يائير لبيد، زعيم حزب «يوجد مستقبل»: وزير الخارجية ورئيس الحكومة البديل، ويتولى رئاسة الحكومة يوم ٢٣ آب ٢٠٢٣.

بيني غانتس، زعيم حزب «أزرق أبيض»: وزارة الدفاع.

أفيغدور ليبرمان، زعيم حزب «إسرائيل بيتنا»: وزارة المالية.

ميراف ميخائيلي، رئيسة حزب «العمل»: وزارة المواصلات.

غدعون ساعر، زعيم حزب «أمل جديد»: وزارة القضاء.

نيستان هوروفيتس، رئيس حزب «ميرتس»: وزارة الصحة.

أييليت شكيد (يمينا): وزارة الداخلية.

يفعات شاشا بيطون (أمل جديد): وزارة التعليم.

عومر بار ليف (العمل): وزارة الأمن الداخلي.

زئيف إلكين (أمل جديد): وزارة البناء والإسكان، ووزير القدس والتراث.

يوعز هندل (أمل جديد): وزارة الاتصالات.

أورنا بربيباي (يوجد مستقبل): وزارة الاقتصاد.

عوديد فورير (إسرائيل بيتنا): وزارة الزراعة ووزارة تطوير النقب والجليل والضواحي.

مئير كوهين (يوجد مستقبل): وزارة الرفاه.

كارين الهرار (يوجد مستقبل): وزارة الطاقة.

تمار زاندبرغ (ميرتس): وزارة البيئة.

عيساوي فريج (ميرتس): وزارة التعاون الإقليمي.

يوئيل رزفوزوف (يوجد مستقبل): وزارة السياحة.

اليعيزر شطيرن (يوجد مستقبل): وزارة المخابرات.

متان كهانا (يمينا): وزارة الشؤون الدينية.

تمنو شطة (أزرق أبيض): وزارة الهجرة.

حيلي طروفر (أزرق أبيض): وزارة الثقافة.

ميراف كوهين (يوجد مستقبل): وزارة المساواة الاجتماعية.

ميراف فركش هكوهين (أزرق أبيض): وزارة العلوم.

نحمان شاي (العمل): وزارة الشتات.

حمد عمار (إسرائيل بيتنا): وزير في وزارة المالية، ويحصل على صلاحيات من وزير المالية.

يوئيل رزفوزوف (يوجد مستقبل): وزارة السياحة.

اليعيزر شطيرن (يوجد مستقبل): وزارة المخابرات.

متان كهانا (يمينا): وزارة الشؤون الدينية.

تمنو شطة (أزرق أبيض): وزارة الهجرة.

حيلي طروفر (أزرق أبيض): وزارة الثقافة.

ميراف كوهين (يوجد مستقبل): وزارة المساواة الاجتماعية.

ميراف فركش هكوهين (أزرق أبيض): وزارة العلوم.

نحمان شاي (العمل): وزارة الشتات.

حمد عمار (إسرائيل بيتنا): وزير في وزارة المالية، ويحصل على صلاحيات من وزير المالية.

نفتالي بينيت

رئيس الحكومة، حتى يوم ٢٣ آب ٢٠٢٣
ويحمل أيضًا حقيبة الاستيطان

ولد يوم ٢٥/ ٣/ ١٩٧٢
متزوج وله ٤ أولاد ويسكن في حيفا

رئيس تحالف «يمينا».

وصل بينيت إلى الكنيست لأول مرّة على رأس قائمة «البيت اليهودي» التحالفية الجديدة، في انتخابات العام ٢٠١٣، بعد أن حصدت القائمة ١٢ مقعدًا، ما شكل زيادة لقوة الأحزاب الناشطة بين المستوطنين بخمسة مقاعد عن الانتخابات التي سبقتها.

تولى بينيت في حكومة بنيامين نتنياهو ٢٠١٣– ٢٠١٥ وزارة الاقتصاد الموسعة، التي ضمت وزارات سابقة عدّة، من عمل وصناعة وتجارة وتخطيط اقتصادي، وكان شخصية قوية في الحكومة، وقاد الخط اليميني الأكثر تشددًا.

نشأ بينيت في بيت من التيار الديني الصهيوني، أدى الخدمة العسكرية الإلزامية في العام ١٩٩٠ مدة ثلاث سنوات، وبقي بعد ذلك في الجيش النظامي ثلاث سنوات أخرى، وتخرج من الجيش برتبة رائد.

اتجه بينيت بعد ذلك إلى القطاع الاقتصادي، لكنه شغل خلال الفترة السابقة منصب المدير العام لمجلس مستوطنات الضفة، فحصل على شعبية أيضًا بين المستوطنين، وأقام لاحقًا مع زميلته أييليت شكيد حركة «يسرائيل شيلي» وهي من الحركات اليمينية المتطرفة، التي تعمل في

محيط المؤسسة الحاكمة والكنيست، وتنشط بين الجيش الشاب، خاصة في الجامعات، وتحثهم على اللجوء للمواقف اليمينية المتشددة.

تولى بينيت في حكومة بنيامين نتنياهو ٢٠١٥- ٢٠١٩ وزارة التعليم، وكان من الضاغطين في الحكومة لسنّ المزيد من القوانين العنصرية، وبالأساس قوانين الضم الزاحف للضفة.

بعد حل الكنيست الـ ٢٠، انشق بينيت مع زميلته شكيد عن قائمة «البيت اليهودي»، وشكلا قائمة «اليمين الجديد»، إلا أن هذه القائمة لم تعبر نسبة الحسم في انتخابات نيسان، إذ حصلت على ١٣٨٦٠٠ صوت، مبتعدة بـ ١٤٠٠ صوت عن أصوات نسبة الحسم ٣٫٢٥٪.

وتمهيدًا لانتخابات أيلول ٢٠١٩، أعيد تحالف «البيت اليهودي» السابق، تحت تسمية «يمينا»، وكان بينيت قد تنازل عن رئاسة قائمة «اليمين الجديد» لصالح شكيد، التي تولت رئاسة قائمة «يمينا». ثم عاد لرئاسة القائمة لانتخابات آذار ٢٠٢٠.

تمهيدًا لانتخابات الكنيست الـ ٢٤، انشق حزب «الصهيونية الجديدة» عن تحالف يمينا، وبات اسم «يمينا» اسماً للقائمة الانتخابية للحزب الذي يرئسه بينيت.

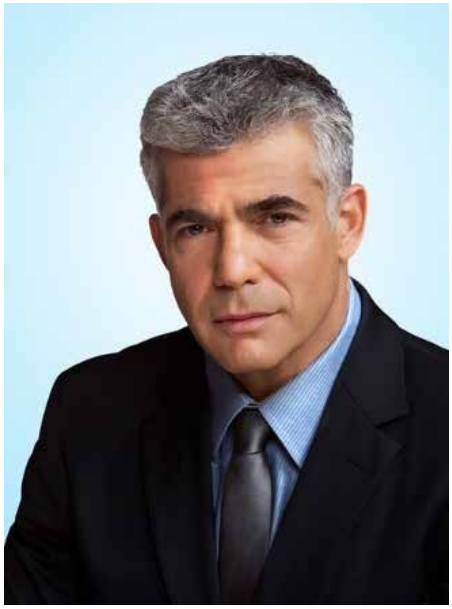

يائير لبيد

وزير الخارجية.

يتولى رئاسة الحكومة بالتناوب

يوم ٢٣ آب ٢٠٢٣

ولد يوم ٥/ ١١/ ١٩٦٣

متزوج وله ثلاثة أولاد ويسكن في تل أبيب

صحافي ومقدم برامج إخبارية

رئيس حزب «يوجد مستقبل».

وصل لبيد إلى الكنيست لأول مرّة في انتخابات العام ٢٠١٣، برئاسته للحزب الذي أسسه، حاصلًا على نتيجة فاجأت كل استطلاعات الرأي التي سبقت يوم الانتخابات بواقع ١٩ مقعدًا، ليحل ثانيًا في الكنيست، بعد الكتلة التحالفية في حينه، بين «الليكود و»إسرائيل بيتنا».

لبيد هو في الأساس إعلامي، وكان مقدم برامج استضافة في القناة الثانية للتلفزيون؛ ولاحقًا، البرنامج الإخباري الأسبوعي «مساء كل جمعة» في القناة ذاتها. وكان له مقال أسبوعي في الملحق الأسبوعي الترفيهي- الاجتماعي «٧ أيام» في صحيفة «يديعوت أحرنوت».

هو نجل الصحافي السابق يوسيف لبيد، الذي عمل في صحف ووسائل إعلام عدّة، وكان معروفًا بتوجهاته اليمينية والعلمانية.

اختار لبيد في انتخابات ٢٠١٣ أن يعلن عن برنامجه السياسي في جامعة مستوطنة أريئيل بالذات، وفي هذا رسائل سياسية واضحة. فهذه الكلية حولتها حكومة الليكود إلى جامعة على الرغم من الانتقادات العالمية والداخلية، وقال لبيد إنه يؤيد حلًا قائمًا على أساس دولتين، لكن مع إبقاء كل الكتل الاستيطانية الكبرى تحت سيطرة الاحتلال، وأنه «لا يريد أي حديث عن

القدس».

حصل لبيد في حكومة نتنياهو التي شكلها بعد انتخابات ٢٠١٣، على وزارة المالية، وقاد سياسة اقتصادية صقرية، انقلب فيها على كل وعوده الانتخابية، التي تبنت شعارات حملة الاحتجاجات الشعبية على غلاء المعيشة التي شهدها صيف ٢٠١١. لم يلتفت لبيد خلال وجوده في حكومة نتنياهو ٢٠١٣- ٢٠١٥ لقضية الصراع، وأيد كافة المشاريع الاستيطانية أو سكت عنها، وساهم في زيادة ميزانيات الاستيطان وميزانيات تشجيع الاستيطان.

بقي لبيد في الولاية البرلمانية الـ ٢٠ مع كتلته التي حصلت على ١١ مقعدًا، في صفوف المعارضة، وكان لفترة غير قصيرة في الظل، ثم نهض من جديد. لكن كتلته وهو بضمنها، برزت أيضًا في طرح مشاريع القوانين العنصرية والداعمة للاحتلال والاستيطان. وكانت المبادرة لأشد القوانين خطورة، وأبرزها قانون احتجاز أموال الضرائب الفلسطينية، عبر النائب إليعازر شطيرن، وبتأييد لبيد.

بموجب مشروع رصد القوانين العنصرية والداعمة للاحتلال والاستيطان، الذي يديره المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار»، فإن نسبة التصويت التراكمي لكتلة «يوجد مستقبل» على هذه القوانين كانت كما يلي: معارضة نحو ٢٥٪، وتأييد نحو ٣٠٪، وغياب عن الجلسات بنسبة ٤٥٪، وبالنسبة لكتلة معارضة، يدل الغياب بهذا الحجم على تواطؤ مع هذه القوانين.

اتفق يائير لبيد مع رئيس تحالف أزرق أبيض، بيني غانتس، على برنامج سياسي، لا يذكر حل الدولتين، ويرسم حدودًا شبيهة بما طرحه بنيامين نتنياهو في خطاب بار ايلان ٢٠٠٩، بمعنى الحفاظ على الكتل الاستيطانية، بما فيها غور الأردن.

قبل انتخابات آذار ٢٠٢٠، أعلن مع تحالفه «أزرق أبيض» عن تبنيه لـ «صفقة القرن».

قرر لبيد في أعقاب تفكك تحالف «أزرق أبيض» بعد انتخابات آذار ٢٠٢٠، خوض انتخابات الكنيست الـ ٢٤ في آذار ٢٠٢١، بقائمة حزبه «يوجد مستقبل».

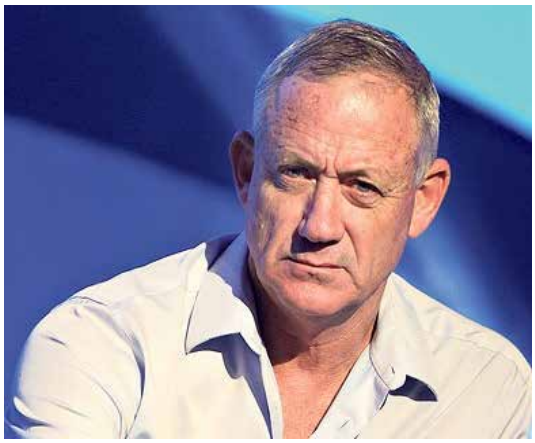

بيني غانتس

وزير الدفاع

مواليد ٩/ ٦/ ١٩٥٩
رئيس حزب «مناعة لإسرائيل»
رئيس سابق لأركان الجيش الإسرائيلي

رئيس حزب «أزرق أبيض».

وصل غانتس إلى الكنيست لأول مرة في انتخابات نيسان ٢٠١٩. أمضى حياته في الجيش، وتدرّج في مراتب الضباط. تولى في العام ٢٠١١ رئاسة الأركان حتى العام ٢٠١٥ بعد أن التمديد له مدة عام.

ظهر اسم غانتس في الولاية البرلمانية الـ ٢٠ مرارًا كمرشح للدخول إلى الحلبة السياسية، إما على رأس حزب مستقل، أو أن ينخرط في أحد الأحزاب الكبرى.

عند حل الكنيست الـ ٢٠ في شهر كانون الأول ٢٠١٨، أعلن غانتس عن تشكيل حزب «مناعة لإسرائيل»، وشرع فورًا في البحث عن تحالفات، مستندًا إلى استطلاعات رأي كانت تمنحه ١٣ مقعدًا. شكّل التحالف الأول مع رئيس الأركان الأسبق موشيه يعلون، الذي أعلن هو أيضًا في نهاية العام ٢٠١٨ عن تشكيل حزب «تلم»، إلا أن استطلاعات الرأي كانت تمنح حزب «تلم» نحو ٤ مقاعد، أو عدم تجاوز نسبة الحسم.

وسّع غانتس تحالفه يوم ٢٠ شباط ٢٠١٩، قبل ساعات من بدء تقديم قوائم المرشحين للجنة الانتخابات المركزية لانتخابات الكنيست الـ ٢١، بالتحالف مع حزب «يوجد مستقبل» برئاسة

يائير لبيد، الذي كان يتمثل في الولاية العشرين بـ ١١ مقعدًا.

يُعد غانتس بموجب تعريفات الحلبة الإسرائيلية ووسائل إعلامها، «وسطاً»، إلا أن برنامج تحالفه لا يذكر دولة فلسطينية ولا حل الدولتين، وينص البرنامج الانتخابي على ضم الكتل الاستيطانية، بما فيها غور الأردن، وبقاء القدس الشرقية تحت الاحتلال. كما يرفض غانتس وشركاؤه الانسحاب من مرتفعات الجولان السوري المحتل.

أعلن غانتس وتحالفه أزرق أبيض تبني «صفقة القرن» مع إعلانها في نهايات كانون الثاني ٢٠١٩، وتعهد بالعمل بها، إذا ما شكل تحالفه الحكومة الجديدة.

قرر غانتس بعد انتخابات آذار ٢٠٢٠ مع حزبه الذي يرأسه «مناعة لإسرائيل» الانشقاق عن تحالف أزرق أبيض، وأقام بالشراكة مع بنيامين نتنياهو حكومة، كان من المفترض أن تكون برئاسة يتم التناوب عليها بين الاثنين، إلا أن نتنياهو بدأ بعد تشكيل الحكومة ينقلب على كل الاتفاق، ودامت الحكومة قرابة ٧ أشهر شهدت خلالها قلاقل مستمرة، حتى حُلت الكنيست، وتحولت إلى حكومة انتقالية.

شكّل غانتس تمهيدًا لانتخابات الكنيست الـ ٢٤، قائمة انتخابية تحمل اسم «أزرق أبيض»، كانت استطلاعات الرأي تتنبأ أنها في مجال عدم اجتياز نسبة الحسم، إلا أن غانتس فاجأ في يوم الانتخابات، بحصول قائمته على ٨ مقاعد، وهي ضعف تمثيل الحد الأدنى في الكنيست.

أفيغدور ليبرمان

وزير المالية

ولد يوم ٥/ ٦/ ١٩٥٨ في الاتحاد السوفييتي وهاجر إلى إسرائيل عام ١٩٧٨

مستوطن في مستوطنة «نوكديم» في منطقة بيت لحم

لقب أول في العلوم الاجتماعية

رئيس حزب «إسرائيل بيتنا».

وصل ليبرمان إلى الكنيست لأول مرّة في انتخابات العام ١٩٩٩ رئيسًا لحزب «إسرائيل بيتنا» وجرى انتخابه في كل الانتخابات السابقة رئيسًا للحزب.

ظهر ليبرمان على الملأ السياسي في سنوات التسعين الأولى، حينما عيّنه رئيس حزب «الليكود» الجديد في حينه، بنيامين نتنياهو، مديرا عامًا للحزب، وكان منصبًا مُستحدثًا، وبرز اسمه كصاحب سطوة في الحزب. في العام ١٩٩٦ أخذه نتنياهو معه إلى ديوان رئاسة الوزراء ليكون مديرًا عامًا للديوان، مع صلاحيات واسعة، منها ما فرضها بنفسه، حتى أطلقت عليه وسائل الإعلام لقب «مدير عام الدولة»، إلا أنه استقال من منصبه بعد أكثر من عام، واتضح لاحقًا أن الاستقالة جاءت ليعد العدة لدخول الكنيست، فشكّل الحزب.

يتمسك ليبرمان بمواقف عنصرية دموية شرسة ضد الشعب الفلسطيني في جميع أماكن تواجده، وهو يؤيد طرد العرب من مناطق ٤٨، بصياغات مختلفة، لا ينطقها جهارًا، وهذا ما يظهر في برامجه السياسية. قاد ليبرمان من خلال نواب حزبه أخطر المشاريع العنصرية التي تستهدف فلسطينيي الداخل.

واجه ليبرمان على مدى سنوات عديدة تحقيقات في ما وصف بأنه أخطر ملفات الفساد التي

واجهها مسؤول سياسي، وكانت التحقيقات متشعبة، وصلت إلى خارج إسرائيل، وخلالها وقعت أحداث أثارت أسئلة كثيرة، مثل وفاة شاهد، وامتناع آخر عن تقديم إفادة، وعلى الرغم من توصية الشرطة بمحاكمته بأخطر التهم فإن النيابة ماطلت لسنوات بصياغة الملف الذي انتهى بتهمة هشة وجانبية جدًا، وسط الكثير من علامات الاستغراب، ليأتي قرار المحكمة البدائية بتبرئته، رغم إدانة شريكه في التهمة نفسها.

واجه حزبه في حملة انتخابات ٢٠١٥ قضية فساد ضخمة ومتشعبة تورط فيها العشرات من المسؤولين في مؤسسات حكومية وجمعيات استيطانية، وكلّهم على علاقة بحزبه.

تولى ليبرمان مناصب حكومية عدّة في حكومات أريئيل شارون وإيهود أولمرت وبنيامين نتنياهو، إلا أن أبرزها وزارة الخارجية في حكومتي نتنياهو ٢٠٠٩- ٢٠١٣ و٢٠١٣ و٢٠١٥. واضطر للانقطاع عن منصبه بعد انتخابات ٢٠١٣، لعشرة أشهر، إلى حين انتهاء محاكمة الفساد التي واجهها.

تلقى حزبه في انتخابات نيسان ٢٠١٩ ضربة بحصوله على ٥ مقاعد، كانت هي بيضة القبان المقررة لتشكيل حكومة يمين استيطاني برئاسة بنيامين نتنياهو. إلا أن ليبرمان قرأ المستقبل، الذي قد يفاجئه، في حال تم حل الكنيست، بسبب قضايا فساد نتنياهو. فقفز على قضية قانون تجنيد شبان الحريديم، واشترط أن إقرار القانون بالصيغة التي وضعها الجيش، وأقرها الكنيست بالقراءة الأولى. وهذا ما رفضه الحريديم، ومعهم حزب الليكود ونتنياهو، كون القانون يعد متشددًا من ناحية الحريديم، الذين يمتنعون عن التجند في الخدمة العسكرية لأسباب دينية، على الرغم من مواقفهم اليمينية.

أدى تصلب ليبرمان في موقفه إلى فشل نتنياهو في تشكيل الحكومة، وحُلت الكنيست بعد ٥٠ يومًا على انتخابات نيسان ٢٠١٩. وظهر على الفور أن قوة ليبرمان وحزبه قد تعززت في استطلاعات الرأي. وبقي ليبرمان على موقفه بعد انتخابات أيلول ٢٠١٩، وكذا بعد انتخابات آذار ٢٠٢٠.

ميراف ميخائيلي

وزيرة المواصلات

ولدت يوم ٢٤/ ١١/ ١٩٦٦
عزباء تسكن في تل أبيب

رئيسة حزب «العمل».

وصلت ميراف ميخائيلي إلى الكنيست لأول مرّة بعد انتخابات ٢٠١٣ من قطاع الإعلام، فهي إعلامية بارزة، تنقلت خلال عملها بين وسائل إعلام إسرائيلية مركزية عدّة، وخاصة الإذاعية منها، وكانت تدير برامج إخبارية وسياسية.

معروف عنها أنها ذات توجهات سلامية تقدمية، بالإمكان إدراجها في أقصى يسار حزب «العمل»، من المبادرات لحركة «إسرائيل تبادر- مبادرة السلام الإسرائيلية»، كما أنها ناشطة نسوية، تنشط في أطر نسوية عدّة.

حافظت ميخيائيلي على عضويتها في الكنيست في كل الانتخابات اللاحقة. بعد انتخابات آذار ٢٠٢٠، حينما تلقى حزبها «العمل» الضربة الأشد، وبات تمثيله ٣ نواب، تمردت على قرار زميليها في الكتلة، عمير بيرتس وايتسيك شمولي، الانضمام إلى حكومة بنيامين نتنياهو وبيني غانتس.

في نهاية العام ٢٠٢٩، أعلن رئيس الحزب اعتزال الحياة السياسية، بعد أن عرف أن فرص إعادة انتخابه ضئيلة. وتنافست ميخائيلي على رئاسة الحزب، الذي كان في مرحلة تهاوٍ، وساد الانطباع بأن الحزب انتهى عمليًا.

بعد فوزها في الانتخابات الداخلية بأغلبية ٧٧٪، جرت انتخابات لقائمة الحزب وأسفرت عن وجوه غالبيتها جديدة، وهنا بدأ الحزب بالظهور في استطلاعات الرأي، على حساب أحزاب انقضت على مصوتيه، وعاد ليتمثل بـ٧ نواب في انتخابات الكنيست الـ٢٤ في آذار ٢٠٢١، وعلى الرغم من قلة التمثيل مقارنة بالماضي، فإن هذا يعد إنجازا لحزب «العمل»، ولميخائيلي شخصيًا.

غدعون ساعر

وزير القضاء

مواليد ٩/ ١٢/ ١٩٦٦
متزوج من الصحافية غيئولا إيفن (الزوجة الثانية)
يسكن في تل أبيب
لقب أول في العلوم السياسية
لقب ثانٍ في الحقوق

رئيس حزب «أمل جديد لإسرائيل».

وصل غدعون ساعر إلى الكنيست لأول مرّة في انتخابات مطلع العام ٢٠٠٣، ضمن قائمة الليكود برئاسة أريئيل شارون، وبرز فور دخوله إلى الكنيست. كان ساعر في تلك الولاية البرلمانية الـ١٦ ضمن التيار المتشدد في كتلة «الليكود» التي رفضت خطة إخلاء مستوطنات قطاع غزة. بقي في حزبه، بعد انشقاق شارون عن الليكود في شهر تشرين الثاني ٢٠٠٥ وتشكيل حزب «كديما».

في انتخابات العام ٢٠٠٦ للكنيست الـ ١٧، دخل ساعر إلى الكنيست مجدداً، ضمن كتلة حزبه «الليكود» التي حصلت وقتها على ١٢ مقعداً، دلالة على انهيار الحزب المرحلي في تلك الأيام. كما تم انتخابه للكنيست في انتخابات العام ٢٠٠٩، وكان قد حصل على موقع متقدم في قائمة «الليكود» برئاسة بنيامين نتنياهو، الذي شكّل الحكومة، وأسند له وزارة التعليم.

انتخب ساعر مجدداً للكنيست الـ١٨ في العام ٢٠١٣، وحصل على وزارة الداخلية. لكن في تلك الولاية البرلمانية التي استمرت عامين، ظهر صراع بينه وبين نتنياهو، حينما لاحظ الأخير أن

لساعر توجهات منافسة. وصل الأمر إلى حدّ تضييق نتنياهو على عمل زوجة ساعر الجديدة في حينه، مقدمة البرامج التلفزيونية الإخبارية، غيئولا إيفن. استقال ساعر من الحكومة والكنيست في أوائل خريف العام ٢٠١٤، قبل أسابيع قليلة من حل الكنيست.

يتمسك ساعر بمواقف يمينية غاية في التشدد، وهو من أنصار ما يسمى «أرض إسرائيل الكاملة».

لم يخض ساعر انتخابات العام ٢٠١٥، إلا أن اسمه بقي يلوح في الأجواء السياسية، كمن يتحدى نتنياهو وينافسه.

وتمهيداً لانتخابات نيسان ٢٠١٩، عاد ساعر لنشاطه، وتنافس على مقعد في القائمة، وحصل على المقعد الرابع المتقدم، على الرغم مما أشيع عن سعي نتنياهو إلى محاصرته. وحافظ على مكانته في القائمة في انتخابات أيلول ٢٠١٩.

بعد حل الكنيست الـ ٢٢، وفشل تشكيل حكومة، أظهر ساعر «تمرداً» على رئيس الحزب بنيامين نتنياهو، ودعا إلى انتخابات لرئاسة الحزب، جرت في الشهر الأخير من العام ٢٠١٩، ومني فيها بهزيمة شديدة عليه، إذ حصل على ٢٨٪ فقط مقابل ٧٢٪ لنتنياهو.

في شهر تشرين الثاني ٢٠٢٠، استقال ساعر من عضوية الكنيست وانسحب من عضوية الليكود، وبعد شهر، أقام حزب «أمل جديد لإسرائيل».

نيتسان هوروفيتس

وزير الصحة

ولد يوم ٢٤/ ٢/ ١٩٦٥
مِثْلي ويسكن مع شريكِه في تل أبيب
لقب أول في الحقوق

رئيس حزب «ميرتس».

وصل هوروفيتس لأول مرة إلى الكنيست في انتخابات العام ٢٠٠٩ ضمن كتلة «ميرتس»، وأعيد انتخابه في انتخابات العام ٢٠١٣، إلا أنه قرر الاعتزال في نهاية تلك الدورة، ولم يشارك لا في انتخابات ٢٠١٥، ولا في انتخابات نيسان ٢٠١٩.

في أعقاب خسارة ميرتس من قوته في انتخابات نيسان ٢٠١٩، وبات يصارع نسبة الحسم، تقرر إجراء انتخابات جديدة لرئاسة الحزب، وقرر العودة فوراً إلى صفوف الحزب للمنافسة، وفاز بالرئاسة متغلباً على تمار زاندبرغ، بعد ٩ أشهر من انتخابها لرئاسة الحزب.

برز هوروفيتس ليس كمحام، وإنما كإعلامي، جاء من قنوات التلفزة، وكاتباً لمقال سياسي، وفي السنوات الأخيرة، له مقال شبه أسبوعي في صحيفة «هآرتس».

بعد انتخابات أيلول، وحصول التحالف الذي أقامه ميرتس في حينه على ٥ مقاعد، دعا الحزب للتحالف مع حزب «العمل» وهذا ما كان قبل انتخابات آذار ٢٠٢٠.

أييليت شكيد

وزيرة الداخلية
ولدت يوم ٧/ ٥/ ١٩٧٦
متزوجة ولها ولدان، وتسكن في تل أبيب
لقب أول في الكهرباء وعلم الحاسوب
نائبة من كتلة «يميناث».

وصلت شكيد إلى الكنيست لأول مرّة في انتخابات ٢٠١٣، وكانت الوجه العلماني في هذه القائمة التي كل نوابها في حينه من التيار الديني الصهيوني، لكنها تنافسهم في تطرفها اليميني والعنصري، ضد العرب، وهي من أبرز المبادرين لقانون «دولة القومية اليهودية» بصيغته الأشد تطرفاً.

وصلت شكيد إلى الكنيست، بقرار من رئيس «البيت اليهودي»، في حينه، نفتالي بينيت، بناء على شراكتهما السابقة في تأسيس حركة «يسرائيل شيلي»، وهي من الحركات اليمينية المتطرفة، التي تعمل في محيط المؤسسة الحاكمة والكنيست، وتنشط بين الجيش الشاب، خاصة في الجامعات، وتحثه على اللجوء للمواقف اليمينية المتشددة.

ونظراً لدورها البارز في أروقة الكنيست في الدورة البرلمانية السابقة القصيرة من سنتين، عينها بينيت في المرتبة الثالثة في القائمة، بدلاً من السابعة في انتخابات ٢٠١٣.

تولت شكيد في حكومة بنيامين نتنياهو ٢٠١٥- ٢٠١٩ وزارة القضاء، وسمح لها منصبها بالدفع من أجل سن الكثير من القوانين العنصرية والقمعية، وقوانين الضم الزاحف للضفة.

انشقت شكيد بعد حل الكنيست الـ ٢٠ مع زميلها بينيت عن قائمة «البيت اليهودي»، وشكلا قائمة "اليمين الجديد"، إلا أن هذه القائمة لم تعبر نسبة الحسم في انتخابات نيسان، إذ حصلت

على ١٣٨٦٠٠ صوت، مبتعدة بـ ١٤٠٠ صوت عن أصوات نسبة الحسم ٣٫٢٥٪.

تمهيداً لانتخابات أيلول ٢٠١٩، أعيد تحالف «البيت اليهودي» السابق تحت تسمية «يميناً»، وكان الشرط أن تتولى شكيد رئاسة القائمة. إلا أنه بعد فشل القائمة بحصولها على ٧ مقاعد فقط، تراجعت شكيد عن رئاسة القائمة لصالح شريكها نفتالي بينيت.

يفعات شاشا بيطون

وزيرة التعليم

ولدت عام ٢٣/ ٥/ ١٩٧٣

تسكن في زخرون يعكوف

دكتوراة في التربية

نائبة من كتلة «أمل جديد لإسرائيل».

وصلت يفعات شاشا بيطون إلى الكنيست لأول مرّة في انتخابات ٢٠١٥.

شغلت من العام ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٣ منصب نائبة رئيس بلدية كريات شمونة.

تعمل في مجال التربية والتعليم.

برز اسمها في الولاية البرلمانية الـ ٢٠، في إطار القوانين العنصرية والداعمة للاحتلال والاستيطان.

انتقلت بيطون بعد حل الولاية الـ ٢١ مع حزبها السابق كولانو إلى حزب الليكود، لتحل بموجب الاتفاق في المقعد الـ ٢٩.

قبل انتخابات آذار ٢٠٢٠، قرر كحلون الانسحاب من الحياة السياسية، إلا أن بيطون حافظت على مقعدها، بانضمامها لحزب الليكود كلياً.

في الولاية البرلمانية الـ ٢٣ كانت بيكون في حالة صدام مع مقربي بنيامين نتنياهو، ونتنياهو شخصياً، من خلال رئاستها للجنة البرلمانية لمكافحة الكورونا، وجرت محاولة للإطاحة بها من رئاسة اللجنة.

بعد إعلان غدعون ساعر عن إقامة حزب «أمل جديد لإسرائيل»، انضمت له فوراً، وكانت ثانية في الحزب.

عومر بارليف

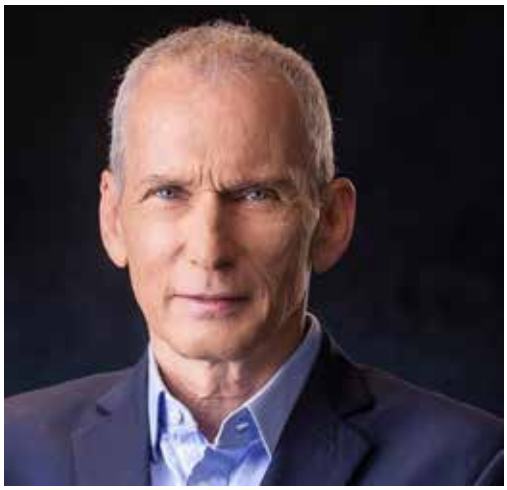

وزير الأمن الداخلي (الشرطة)

ولد يوم ٢/ ١٠/ ١٩٥٣
يسكن في كوخاف يائير
متزوج وله ثلاثة أولاد
لقب ثانٍ في العلاقات الدولية
نائب من كتلة «العمل».

وصل عومر بارليف إلى الكنيست في انتخابات مطلع العام ٢٠١٣. يُعد واحداً ممن يسمون "أمراء السياسة" في إسرائيل، فهو نجل قائد أركان جيش الاحتلال الإسرائيلي حاييم بارليف بين عدوان حزيران وحرب أكتوبر (من العام ١٩٦٨ إلى العام ١٩٧٢).

عومر بار ليف، من مؤسسي حركة "السلام الآن"، لكنه كان في المقابل ناشطاً في جيش الاحتياط، وشارك في الحرب على لبنان في العام ١٩٨٢، برتبة ضابط في وحدة النخبة «دورية قيادة الأركان».

حصل في العام ١٩٨٩ على اللقب الثاني في العلاقات الدولية، وكانت رسالته، حول شكل اتفاقية إستراتيجية تحل الصراع الإسرائيلي السوري. ولاحقاً كان مستشاراً في طواقم المفاوضات مع الجانبين الفلسطيني والأردني.

انتخب بار ليف في انتخابات الكنيست الـ ٢٠، إلا أنه خسر مقعده في جولات الانتخابات الـ ٢١ والـ ٢٢ والـ ٢٣، وعاد للكنيست الـ ٢٤، بعد أن حلّ ثانياً في قائمة الحزب.

زئيف إلكين

وزير البناء والإسكان
ووزير القدس والتراث

ولد يوم ٣/ ٤/ ١٩٧١ في الاتحاد السوفييتي وهاجر في العام ١٩٩٠ إلى إسرائيل
متزوج وله ٤ أولاد، ويستوطن في مستوطنة إلداد في منطقة بيت لحم (غوش عتسيون)
لقب أول في تاريخ الشعب الإسرائيلي والرياضيات
لقب ثانٍ وثالث (دكتوراه) في «تاريخ الشعب الإسرائيلي»

نائب من كتلة «أمل جديد لإسرائيل».

وصل إلكين إلى الكنيست لأول مرّة في انتخابات العام ٢٠٠٦ ضمن قائمة حزب "كديما"، وانتقل إلى حزب "الليكود" في العام ٢٠٠٩، وخاض الانتخابات في قائمته في كل الانتخابات اللاحقة.

خلال عضويته البرلمانية الأولى، أبرز مواقف يمينية في صفوف كديما، وكان داعماً للقوانين العنصرية التي كانت تطرحها المعارضة اليمينية المتطرفة، ولكنه أبرز هذه المواقف بتطرف أشد حينما انتقل إلى الليكود، وكان رئيساً لكتلة الليكود الحاكم في دورة ٢٠٠٩- ٢٠١٣، وأظهر تشدداً في كيفية التعامل مع أحزاب الائتلاف والمعارضة.

تولى الكين في السنة الأولى لحكومة بنيامين نتنياهو التالية ٢٠١٣- ٢٠١٥ منصب وزير الخارجية، إذ كانت الوزارة من دون وزير، في انتظار انتهاء محاكمة ليبرمان في قضية فساد، وحينما عاد ليبرمان إلى الوزارة، اختار الكين الاستقالة، وانتقل ليرأس لجنة الخارجية والأمن.

تولى في حكومة نتنياهو ٢٠١٥- ٢٠١٩ وزارة «القدس»، وكان ذراعاً قوياً للدفع بالقوانين العنصرية والداعمة للاحتلال والاستيطان في الحكومة.

قرر في شهر كانون الأول ٢٠٢٠ وبشكل مفاجئ الاستقالة من الحكومة ومن عضوية الكنيست وحزب الليكود، وانضم إلى حزب "أمل جديد لإسرائيل" برئاسة غدعون ساعر، وهذا هو الانتقال الحزبي الثالث له.

يتمسك إلكين بمواقف يمينية متطرفة في كل ما يتعلق بالصراع الإسرائيلي الفلسطيني ويرفض حل الدولتين.

يوعز هندل

وزير الاتصالات

ولد يوم ٢٢/ ٥/ ١٩٧٥
متزوج وأب لأربعة
يسكن في نس هاريم
دكتوراه في التاريخ

نائب من كتلة «أمل جديد لإسرائيل».

وصل هندل إلى الكنيست لأول مرة في انتخابات نيسان ٢٠١٩، وهو مؤرخ معروف بمواقفه اليمينية المتشددة، نشر مقالات ثابتة في الصحف الإسرائيلية، بينها صحيفة «هآرتس». عمل حتى انتخابه في «معهد الإستراتيجية الصهيونية» (أحد أبرز معاهد اليمين الاستيطاني، ويُعد مشاريع قوانين، من بينها أول مشروع لقانون القومية).

انضم هندل إلى قائمة «أزرق أبيض» من خلال حزب «تلم»، الذي يترأسه رئيس الأركان الأسبق موشيه يعلون.

بعد انتخابات آذار ٢٠٢٠، انشق مع زميله تسفي هاوزر عن حزبهما «تلم»، الشريك في التحالف السابق لـ «أزرق ابيض»، بموازاة انشقاق الحزب الذي يرئسه بيني غانتس عن التحالف، وانضم هندل مع زميله للحكومة برئاسة بنيامين نتنياهو.

في شهر كانون الأول ٢٠٢٠، أعلن هندل وهاوزر انضمامها لحزب «أمل جديد لإسرائيل» برئاسة غدعون ساعر.

أورنا بربيباي

وزيرة الاقتصاد

ولدت يوم ٥/ ٩/ ١٩٦٢
متزوجة وأم لثلاثة أولاد
تسكن في تل أبيب
تحمل لقب لواء في الجيش الإسرائيلي

نائبة من كتلة «يوجد مستقبل».

وصلت أورنا بربيباي إلى الكنيست لأول مرة في انتخابات نيسان ٢٠١٩. أمضت حياتها العملية في الجيش، بعد أن أصبحت أول امرأة في تاريخه تحصل على رتبة لواء. تولت عدة مهام أبرزها المسؤولية عن القوى العاملة في الجيش.

انضمت إلى قائمة «أزرق أبيض» من خلال حزب «مناعة لإسرائيل»، الذي يترأسه رئيس الأركان الأسبق بيني غانتس.

في أعقاب تفكك تحالف «أزرق أبيض» بعد انتخابات آذار ٢٠٢٠، وتمهيداً لانتخابات الكنيست الـ ٢٤ في آذار ٢٠٢١، انتقلت بربيباي إلى حزب «يوجد مستقبل» وحلت ثانية في قائمته.

عوديد فورير

وزير الزراعية

ووزير تطوير الجليل والنقب والضواحي

ولد يوم ٣٠/ ٥/ ١٩٧٧

متزوج وله ولدان ويسكن في مدينة رحوفوت

لقب أول في الحقوق

لقب ثانٍ في الإعلام السياسي

نائب من كتلة «يسرائيل بيتينو».

وصل فورير إلى الكنيست لأول مرة في أيلول ٢٠١٥، بعد ٦ أشهر من انتخابات ذلك العام، في أعقاب استقالة نائب.

ولد فورير في مدينة رحوفوت، وبقي فيها، وقد أدى الخدمة العسكرية الإلزامية في القطاع الإعلامي، وانخرط في بداياته في السياسة المحلية في مدينته، إذ كان والده رئيساً لبلدية رحوفوت.

سعى للوصول إلى الكنيست في انتخابات العام ٢٠٠٩، ضمن قائمة حزبه الأول الليكود، إلا أنه خسر المنافسة. انضم في العام ٢٠١١ إلى حزب «يسرائيل بيتينو» وكان من مقيمي حركة "شبيبة يسرائيل بيتينو" وبات رئيساً للحركة، وسعى أيضا للدخول إلى الكنيست ضمن قائمة حزبه في انتخابات ٢٠١٣، إلا أنه حل في المرتبة ٤٣ في القائمة التحالفية لحزبي الليكود و«يسرائيل

بيتينو» التي حصلت في تلك الانتخابات على ٣١ مقعداً.

تولى فورير بعد تلك الانتخابات منصب مدير عام وزارة الهجرة والاستيعاب حينما تولتها الوزيرة من حزبه سوفا لاندفر.

برز فورير في الولاية البرلمانية الـ ٢٠، منذ الأسابيع الأولى لعضويته البرلمانية، في تقديم عدد كبير من القوانين العنصرية والداعمة للاحتلال، ومرر عدداً منها، إلى جانب مشاركته في المبادرة لعشرات القوانين الأخرى، من هذه الفئة.

مئير كوهين

وزير الرفاه

ولد يوم ١٥/ ١١/ ١٩٥٥

متزوج وله ٣ أولاد
لقب أول في تاريخ الشعب الإسرائيلي
لقب ثان في علم اليهودية وفكرها
رئيس بلدية ديمونة سابقاً

نائب من كتلة «يوجد مستقبل».

وصل مئير كوهين إلى الكنيست لأول مرّة في انتخابات العام ٢٠١٣، من خلال حزب «يوجد مستقبل»، مباشرة من رئاسته لبلدية ديمونة (جنوب) مدة ١٠ سنوات متواصلة. هو في الأصل من حزب «إسرائيل بيتنا»، وترشح لرئاسة البلدية باسم حزبه السابق.

تولى في حكومة بنيامين نتنياهو ٢٠١٣- ٢٠١٥ وزارة الرفاه. وهو متمسك ببرنامج حزبه السياسي.

في الولاية البرلمانية الـ ٢٠ كان مع حزبه في صفوف المعارضة، وساهم بمشاريع قوانين عنصرية وداعمة للاحتلال والاستيطان.

واصل عضويته في الكنيست دون انقطاع، وانتخب مجدداً في آذار ٢٠٢١.

كارين إلهرار

وزيرة الطاقة

ولدت ١٩/ ١٠/ ١٩٧٧

متزوجة وتسكن في ⁦كريات أونو⁩

تحمل اللقبين الأول والثاني في الحقوق/ تخصص حقوق إنسان

نائبة من كتلة «يوجد مستقبل».

وصلت إلى الكنيست لأول مرّة في انتخابات ٢٠١٣ ضمن حزبها ⁦يوجد مستقبل⁩، وهي ناشطة في مجال حقوق الإنسان، ومحاضرة في الحقوق في إحدى الكليات، ومتخصصة في حقوق الإنسان ومتابعة حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة، كونها مقعدة، وتتحرك بمقعد متحرك.

تمار زاندبرغ

وزيرة البيئة

ولدت يوم ٢٩/ ٤/ ١٩٧٦
تسكن في تل أبيب
لقب أول في علم النفس والاقتصاد
لقب أول في الحقوق
لقب ثانٍ بتفوق في علم النفس الاجتماعي

نائبة من كتلة «ميرتس».

وصلت زاندبرغ إلى الكنيست لأول مرّة في انتخابات ٢٠١٣، وتم انتخابها مجدداً في قائمة الحزب في العام ٢٠١٥.

في صيف العام ٢٠١٨، فازت برئاسة الحزب، وقادته في انتخابات نيسان ٢٠١٩، إلا أن الحزب خسر من قوته، وفاز بـ ٤ مقاعد. وعلى الأثر جرت انتخابات جديدة لرئاسة الحزب، خسرتها زاندبرغ لصالح نيتسان هوروفيتس، العائد لحزب ميرتس حديثاً.

عيساوي فريج

وزير التعاون الإقليمي

ولد يوم ١٤/ ١٢/ ١٩٦٣
متزوج وله ٧ أولاد ويسكن في كفر قاسم
لقب أول في إدارة الحسابات، وعمل مراقب حسابات

نائب من كتلة «ميرتس».

وصل فريج إلى الكنيست لأول مرّة في انتخابات ٢٠١٣ ضمن حزب "ميرتس"، وهو عضو فيه منذ سنوات. انتخب مجدداً في انتخابات الكنيست الـ ٢١ في نيسان ٢٠١٩، لكنه لم ينجح في جولتي الانتخابات التاليتين: أيلول ٢٠١٩، وآذار ٢٠٢٠.

يوئيل رزفوزوف

وزير السياحة

ولد يوم ٥/ ٧/ ١٩٨٠

من مواليد أذربيجان، وهاجر إلى إسرائيل في العام ١٩٩١

متزوج وله ولدان

لقب أول في إدارة الأعمال

نائب من كتلة «يوجد مستقبل».

وصل رزفوزوف إلى الكنيست لأول مرّة في انتخابات ٢٠١٣، من خلال حزب "يوجد مستقبل"، وهو رياضي وكان كابتن منتخب إسرائيل في الجودو، نشط في عدة أطر رياضية رسمية ومحلية.

في الولاية البرلمانية الـ ٢٠ كان في صفوف المعارضة، لكنه شارك في المبادرة لقوانين عنصرية وداعمة للاحتلال والاستيطان.

إليعازر شطيرن

وزير شؤون المخابرات

ولد يوم ٢٥/ ٨/ ١٩٥٦

لواء احتياط في الجيش الإسرائيلي

متزوج وله خمس بنات ويسكن في بلدة يهوشع الدينية في الجليل

نائب من كتلة «يوجد مستقبل».

وصل إليعازر شطيرن إلى الكنيست لأول مرّة يوم في انتخابات مطلع العام ٢٠١٣ (الـ ١٩)، ضمن قائمة «الحركة» بزعامة تسيبي ليفني، وبقي في الكتلة نائباً، حتى انتهاء الدورة في آذار ٢٠١٥.

بعد اندماج «الحركة» وزعيمتها ليفني في قائمة «المعسكر الصهيوني» بشراكة مع حزب «العمل»، عشية انتخابات ربيع ٢٠١٥، رفض شطيرن الخطوة، وعلى الأغلب كان واضحاً أنه لن يحظى بمقعد من مقاعد الحركة التي قررت بشأنها ليفني شخصياً، وانضم فوراً إلى قائمة «يوجد مستقبل»، وحلّ فيها في المرتبة الـ ١٢، في حين أن الكتلة حصلت في انتخابات آذار ٢٠١٥ على ١١ مقعداً.

وتسنت عودة شطيرن إلى الكنيست في الأسبوع الأول من شهر أيلول ٢٠١٥، في أعقاب استقالة أحد النواب.

أمضى شطيرن حياته العملية في الجيش، وارتقى في المنصب حتى وصل إلى رتبة لواء، تولى

من العام ٢٠٠٤ وحتى العام ٢٠٠٨ منصب مسؤول القوى العاملة في الجيش، ثم أنهى خدمته وخرج لأعماله الخاصة، وانضم إلى العمل السياسي في نهاية العام ٢٠١٢، قبيل انتخابات مطلع العام ٢٠١٣.

شطيرن متدين ضمن التيار «الديني الصهيوني»، إلا أنه من التيار المعتدل دينياً، وقيل عنه إنه من مؤسسي البلدة الدينية «يهوشع» في منطقة الجليل.

بادر في الولاية البرلمانية الـ ٢٠ إلى سلسلة من القوانين العنصرية، لكن الأهم هو أنه صاحب مشروع قانون «احتجاز» أموال الضرائب الفلسطينية، بالقدر نفسه الذي تدفعه السلطة الفلسطينية لعائلات الشهداء، وللأسرى وعائلاتهم.

متان كهانا

وزير الخدمات الدينية

ولد يوم ١٩٧٢/ ٧/ ٢٩
متزوج ويسكن في حيفا
عقيد احتياط في الجيش

نائب من كتلة «يمينا».

وصل كهانا إلى الكنيست لأول مرة في انتخابات أيلول العام ٢٠١٩، استمر في عضويتها بعد انتخابات الكنيست الـ ٢٣ والـ ٢٤.

أمضى كهانا حياته العملية في الجيش الإسرائيلي، بدءاً من الخدمة العسكرية، ومن ثم في الجيش النظامي حتى العام الماضي ٢٠١٨. يحمل رتبة عقيد في الاحتياط، وهو من التيار الديني الصهيوني.

بنينا تمنو شطة

وزيرة الهجرة والاستيعاب

مواليد ١/ ١/ ١٩٨١
متزوجة وتسكن في بيتح تكفا
لقب أول في الحقوق

نائبة من كتلة «أزرق أبيض».

وصلت تمنو شطة إلى الكنيست لأول مرّة في انتخابات ٢٠١٣ من خلال حزب «يوجد مستقبل»، لكنها لم تدخل الكنيست في انتخابات ٢٠١٥، إلا بعد مرور قرابة عامين على عمل الولاية البرلمانية، في أعقاب استقالة أحد النواب من كتلتها «يوجد مستقبل».

نجحت في العودة إلى الكنيست، منذ انتخابات نيسان ٢٠١٩، للكنيست الـ ٢٠١٩، واستمرت حتى انتخابات الكنيست الـ ٢٤.

انشقت في الولاية البرلمانية الـ ٢٣ عن حزبها «يوجد مستقبل» وانضمت إلى حزب "مناعة لإسرائيل" برئاسة بيني غانتس، وكانت ضمن الائتلاف الحكومي، وتولت وزارة وزارية.

حيلي طروفر

وزير الثقافة والرياضة

ولد يوم ٢٢/ ٤/ ١٩٧٨
متزوج وأب لأربعة أبناء
يسكن في نس هاريم.

نائب من كتلة «أزرق أبيض».

وصل طروفر الى الكنيست لأول مرة في انتخابات نيسان ٢٠١٩، وهو ناشط اجتماعي ويعمل في مجال التربية.

انضم طروفر إلى قائمة "أزرق أبيض" من خلال حزب «مناعة لإسرائيل»، الذي يترأسه رئيس الأركان الأسبق بيني غانتس.

بعد انتخابات آذار ٢٠٢٠، انضم إلى الحكومة برئاسة نتنياهو، ضمن فريق أزرق أبيض، وحصل على وزارة الثقافة والشباب، وحافظ على عضويته في قائمة الحزب تمهيداً لانتخابات الكنيست الـ ٢٤.

ميراف كوهين

وزيرة المساواة الاجتماعية

ولدت يوم ٢٦/ ٨/ ١٩٨٣
متزوجة وأم لابنة
تسكن في القدس في الشطر الغربي
لقب أول في الاقتصاد وإدارة الأعمال
لقب ثان في إدارة الأعمال

نائبة من كتلة "يوجد مستقبل".

وصلت ميراف كوهين إلى الكنيست لأول مرة في انتخابات نيسان ٢٠١٩. هي ناشطة اجتماعية وكانت عضواً في بلدية القدس.

انضمت إلى قائمة "أزرق أبيض" من خلال حزب "مناعة لإسرائيل"، الذي يترأسه رئيس الأركان الأسبق بيني غانتس.

انتقلت في أعقاب تفكك تحالف «أزرق أبيض» بعد انتخابات آذار ٢٠٢٠، وتمهيدا لانتخابات الكنيست الـ ٢٤ في آذار ٢٠٢١، إلى حزب «يوجد مستقبل» وحلت خامسة في قائمة الحزب.

أوريت فركش هكوهين

وزيرة العلوم والعصرنة

مواليد ٢٩/ ١٢/ ١٩٧١
وتسكن في القدس

لقب أول في المحاماة
لقب ثان في الإدارة العامة

نائبة من كتلة «أزرق أبيض».

وصلت فركش هكوهين إلى الكنيست لأول مرة في انتخابات نيسان ٢٠١٩.

تولت عدة مهام في المؤسسات الحكومية والعامة، وأبرزها رئيسة سلطة الكهرباء حتى إقالتها من هذا المنصب في العام ٢٠١٥، في أعقاب معارضتها لموقف بنيامين نتنياهو ووزير الطاقة يوفال شتاينيتس، للتوصل إلى حل وسط بشأن احتكارات الغاز الطبيعي في الحقول التي تسيطر عليها إسرائيل في البحر الأبيض المتوسط.

انضمت فركش إلى قائمة «أزرق أبيض» من خلال حزب «مناعة لإسرائيل»، الذي يترأسه رئيس الأركان الأسبق بيني غانتس.

انضمت بعد انتخابات آذار ٢٠٢٠ إلى الحكومة برئاسة نتنياهو، ضمن فريق أزرق أبيض، وحصلت على حقيبة السياحة، وحافظت هكوهين على عضويتها في قائمة الحزب تمهيداً لانتخابات الكنيست الـ ٢٤.

نحمان شاي

وزير الشتات

مواليد ٢٨/ ١١/ ١٩٤٦
يسكن في «مفسيرت تسيون»
متزوج وله ثلاثة أولاد
حاصل على شهادة الدكتوراه بالإعلام والعلوم السياسية
عميد احتياط في الجيش

وزير عن حزب «العمل»، وهو ليس عضو كنيست في الولاية الـ ٢٤.

شغل نحمان شاي عضوية الكنيست في أكثر من ولاية برلمانية، إلا أن موضعه في قوائم حزب «العمل» في الجولات الانتخابية الأربع، من نيسان ٢٠١٩ وحتى آذار ٢٠٢١، لم يسمح له بالعودة إلى مقعده البرلماني. حل شاي في الانتخابات الأخيرة، للكنيست الـ ٢٤، التي جرت في آذار ٢٠٢١، في المقعد الـ ٨، بينما فازت قائمة حزبه بسبعة.

وصل إلى الكنيست لأول مرة بعد انتخابات ٢٠٠٩، ضمن قائمة «كديما»، وكان قد حاول الوصول إلى الكنيست ضمن كديما أيضاً في العام ٢٠٠٦.

برز اسم نحمان شاي خلال الحرب على العراق في العام ١٩٩١، حينما كان ناطقاً بلسان الجيش، وقت سقوط الصواريخ العراقية على إسرائيل، وكان في حضور تلفزيوني وإذاعي دائم، الأمر الذي حفر اسمه في الرأي العام الإسرائيلي جيداً.

في العام ٢٠١٢، مع انهيار حزب "كديما" انضم "شاي" إلى حزب "العمل" نجح في احتلال المرتبة الـ ١٤ في قائمة الحزب، ودخل بعد انتخابات ٢٠١٣ إلى الكنيست ضمن قائمة "العمل"، وأيضاً في الانتخابات التالية التي جرت في العام ٢٠١٥.

حمد عمّار

وزير في وزارة المالية
(يأخذ صلاحيات عمل من وزير المالية)

ولد يوم ٥/ ١١/ ١٩٦٤
متزوج وله ٣ أولاد ويسكن في مدينة شفاعمرو
لقب أول في الحقوق والعلوم الاجتماعية

نائب عن حزب «يسرائيل بيتينو» وحل في المرتبة الـ ٦.

وصل حمد عمّار إلى الكنيست لأول مرّة في انتخابات العام ٢٠٠٩، خدم في الجيش الإسرائيلي ضمن الخدمة المفروضة على الشبان العرب الدروز حتى وصوله إلى الكنيست، كان يرأس جمعية «فنون القتال في إسرائيل»، كما كان يرأس «حركة الشبيبة الدرزية».

كان خلال عمله البرلماني المبادر الأول لسن مشروع قانون عنصري يستهدف فلسطينيي الداخل، وهو يمنح أفضلية قانونية في القبول لأماكن العمل لمن خدموا في الجيش، أو الخدمة المدنية البديلة. جرى إقرار القانون بالقراءة التمهيدية، إلا أنه واجه اعتراضاً من المستشار القضائي للحكومة، بسبب وضوح طابعه العنصري، وأن قانوناً كهذا لا يمكنه أن يمر في المحكمة العليا في حال جرى الاعتراض عليه. وقد جرى تجميد تشريع القانون.

انتخب عمار للكنيست في انتخابات ٢٠١٣ و٢٠١٥، إلا أنه لم يفز بمقعد في انتخابات نيسان ٢٠١٩، كونه حل في المكان السادس، بينما حزبه حصل على ٥ مقاعد. لكنه عاد إلى الكنيست بعد انتخابات أيلول ٢٠١٩، ولاحقاً.